

الحكومتين (حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة السودان) باعتبارها،  
فقد جرى العمل على أن تعتمد كل حكومة مشروع ميزانية الهيئة وتعتبر  
النسختان المعتمدتان بمثابة قرار مشترك من الحكومتين .  
وإني أقترح برفع الأمر إلى سيادتكم بوجه التفضل بالنظر ورفقة  
هذه المذكرة مشروع القرار الجمهوري اللازم لهذا الغرض .  
وزير الخزانة

دكتور : عبد العزيز حجازي

### قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٩٧٣ لسنة ١٩٧١

بالتنازل عن قيمة الايجار الفعلي لقطعة أرض من أملاك  
الدولة الخاصة المستحق على جمعية الرفق بالحيوان  
محافظة الاسكندرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالبحان في  
العقارات المملوكة للدولة والتحول عن أموالها المنقولة والقوانين المعدلة له ؛  
قرر :

مادة ١ - التنازل عن مبلغ ١٢١٩ جنيا و ٣٢٥ مليا ( ألف ومائتين  
وتسعة عشر جنيا وثلاثمائة وخمسة وعشرين مليا ) قيمة الايجار الفعلي لقطعة  
الأرض رقم ٤٩ جدول قسم محرم بك من أملاك الدولة الخاصة المستحق  
على جمعية الرفق بالحيوان بمحافظة الاسكندرية عن المدة من أول يناير ١٩٦٩  
حتى ١٥/٩/١٩٦٩ .

مادة ٢ - التنازل عن مبلغ ٤١٩ جنيا ( أربعمائة وتسعة عشر جنيا )  
قيمة الفرق بين الثمن المقدر للباني التي قامت الجمعية بهدمها والثمن الذي  
باعته به الأفاض .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٩١ ( ٢٥ يوليوس سنة ١٩٧١ )

أنور السادات

### الباب الرابع - مصروفات أخرى

البند	اعتداد سنة	مشروع سنة
١٩٧٢/٧١	١٩٧١/٧٠	جيه
بند ٢٤ - مصروفات قضائية	١٠٠	١٠٠
بند ٢٥ - مصروفات غير منظورة	١٠٠٠	٥٠٠
بند ٢٦ - سلفيات	٦٠٠	١١٠٠
( أ ) مبانى صغرى للعمال السودانيين ( ب ) لأغراض مختلفة		
بند ٢٧ - مكافآت ترك الخدمة	٣٠٠	٣٠٠
	٢٠٠٠	٢٠٠٠

### ( ب ) الإيرادات

البند	اعتدادات سنة	مشروع سنة
١٩٧٢/٧١	١٩٧١/٧٠	جيه
بند ٣ - حصة الحكومتين في ميزانية الهيئة :		
جمهورية السودان الديمقراطية	٣٠٦١٢٥	٣٠٤٣٧٥
الجمهورية العربية المتحدة	٣٤٧٨٧٥	٣٤٩٦٢٥
الجملة	٦٥٤٠٠٠	٦٥٤٠٠٠

وقد قدرت حصة كل من الجمهوريتين في ميزانية الهيئة على أساس  
ما تقدم بيانه بواقع النصف لكل منهما في كافة اعتمادات الميزانية ما عدا  
الاعتداد اللازم لرصد المناسيب والتصرفات الحالية لتقدير ايراد النهر السنوي  
والاشتراك السنوي في مصاريف ادارة الهيدرولوجيا والمترولوجيا بشرق  
أفريقيا فتوزع بينهما بنسبة الربع على حكومة السودان وثلاثة أرباع  
على الجمهورية العربية المتحدة وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

وقد بحثت وزارة الخزانة مشروع الميزانية المعروض ورأت الموافقة عليه .

ولما كانت المادة ١٤ من اللائحة الداخلية للهيئة الفنية المشتركة  
الدائمة لمياه النيل تقضى بأن تتقدم الهيئة بمشروع ميزانيتها قبل بداية  
السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل وذلك لاستصدار قرار مشترك من